المحاضرة الأولى: ثنائية الدّال والمدلول

لما كان نوع الإنسان في أكثر حاجة من جميع الحيوانات لأن غيره قد يستقلّ بنفسه عن جنسه، أما الإنسان فمطبوع على الافتقار على جنسه في الاستعانة فهو ضفة لازمة لطبعه وخلقه قائمة في جوهره؛ لذا فإنّ أهمّ وظائف اللغة نقل فكرة ما من شخص لآخر، وقد توجد طرق مختلفة لتوصيل الفكرة كبعض الحركات الإشارات والإيحاءات وغيرها من الوسائل المعروفة، إلا أن اللغة تبقى الوسيلة الوحيدة القادرة على إبلاغ الفكرة من المتحدث إلى السامع مع سهولة ويسر وبسرعة فائقة، لأنّها هي أقدر الوسائل على التّبليغ والتّوصيل، يقول في ذلك عبد السّلام المسدّي:"اللغة هي مجموعة من العلاقات الثّنائية القائمة بين جملة العلامات المكوّنة لرصيد اللغة ذاتها، وعندئذ نستسيغ أيضًا ما دأب عليه اللسانيون من تعريف العلامة بأنّها تشكّل لا يستمدّ قيمته ولا دلالته من ذاته، وإنّما يستمدّها من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى" هذه الثّنائية هي الأساس الذي ترتكز عليه اللغة في تشكّلها ضمن نظام الكلّي العام.

إذا تقرّر هذا فاللغة في الدّلالة على ذلك أفيد أي أكثر فائدة من غيرها، لأنّ اللفظ يقع على المعدوم والموجود والحاضر والحسي والمعنوي وأسير لخفتها، وقد مرّ معنا في تقسيمنا للدّلالة إلى تقسيمات عدة فما يهمّنا منها هو أنها في مقابل الدلالة اللسانية والغير اللسانية لكن الأهم منها هو الدلالة اللسانية التي "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول" من هذا ندرك أن العلامة اللسانية هي ثنائية مكونة من اللفظ والمعنى أي الدال والمدلول، فاللّفظ هو دليل المعنى وهو ما يطلق عليه بالوضع*، والمراد منه جعله متهيئا لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم له على وجه مخصوص كتسمية الولد زيدا، وعرفه بعضهم بأنه تخصيص شيء بشيء بحيث إذا أطلق عليه الأول فهم منه الثاني، فالدال عند تلفظّه يكون محمّلا بدلالة يؤدّيها، لذا اعتبر هو الطريق الموصل للمعنى، فهما لا ينفكان عن بعضها، وهما كوجهي العملة الواحدة.

دي سوسير في كتابه "علم اللغة العام" كان حديث مستفيض عن ثنائية الدال والمدلول، حيث أطلق عليهما مصطلح الدّليل اللساني وأنّهما وجهي العملية الدّلالية "فالدال هو القيمة الصّوتية أو الصورة الأكوستيكية، أما المدلول فهو المحتوى الذّهني أو الفكري" فالدّال والمدلول لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، فالدّال صوتي مادّي، والمدلول مجرّد وذهني موجود في الفكر؛ من خلال هذا جاء علم الدّلالة على "أساس تحديد العلاقة بين الدّال والمدلول، وهي علاقة لا يمكن ضبطها إلا إذا تعرّفنا على طبيعة الدّال والمدلول وخواصهما" علم الدّلالة أخذ على عاتقه قضية الدّال والمدلول والتعرّف على

طبيعتهما لأنهما جوهر العملية التواصلية. وقد اختلفت الآراء وتباينت حول العلاقة بين اللفظ والمعنى أو الدال والمدلول وقد نتج عن هذا التباين رأيين لأنّ البحث لم يتوقف عند علماء العربية القدامى فقد امتد البحث إلى الكشف عن جوانب أخرى "من البحث اللغوي الدلالي كالعلاقة بين الدال والمدلول التي كان القدماء يعبّرون عنها بالمناسبة بين اللفظ ومدلوله وعلاقة الألفاظ بالصّور الذهنية" فيكون الصّراع اللغوي أنتج تياران كلٌّ له تابعيه وقائلين به، فتيار ينتصر للعلاقة الاعتباطية الغير مُعلّلة، وتيار آخر ينتصر للعلاقة الطبيعية القائمة على الصورة الصوتية، وكلاهما محصّلة تَموضع فكري. نقول والحال هذه أنّ "المواقف المتعددة التي تعالج فيها الكلمة هو ماجرَّ علماء العربية القدامى إلى التخصص في كل مجال على حدة، وكل ينظر إليها من زاوية معينة، ولذلك فإن المتتبع للمسار المعرفي اللغوي سيجد أنّ كل بحث يتمخض عنه آخر في إطار معرفة معينة" من لغويين، وأصوليين، وبلاغيين، وكلّ فئة تنطوي على تأسيس مفاده الموسوعية والتواصل المعرفي بين الحقول المعرفية التّراثية اللغوية.

1- المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله : جاء في المزهر للسيوطي قوله: "نقل أهل أصول الفقه عن عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع" وكان بعض من يرى رأيه يقول:" أنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها فسئل ما مسمى "ادغاغ" وهو بالفارسية الحجر فقال:"أجد فيه يبسا شديدا وأراه الحجر " فمدلول قول الصيمري أن الباعث في وضع هذا اللفظ لهذا المعنى هو تلك المناسبة الخفية بينهما والتي لا يدركها إلا مستعمل اللغة فيضع اللفظ لما هو مسموع لديه،فعنده أن المناسبة الطبيعية موجبة لدلالة اللفظ على معناه وهي التي تحمل الواضع على الوضع لعلة؛ والذي يقتضيه حال مذهب الصيمري أنه فرع على مذهب من يعتقد أن الحروف مشتملة على الحرارة والرطوبة واليبوسة والخواص الغريبة ....فعلى هذا يقول عباد :" الواضع حكيم فيضع لكل مسمى من الألفاظ ما يناسبه في مزاجه وتركيبه في كل لغة وهذا ما عساه يقرب من العقل.

نبه السيوطي على أن هناك من قال بالمناسبة الطبيعية بين الألفاظ و المعاني فقال :" اعلم أن هذا موضع شريف لطيف وقد نبه عليه الخليل وسيبويه ، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته قال الخليل :" كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا:" صَرْ "وفي صوت البازي تقطيعا فقالوا: "صَرْصَرْ"،وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلاَن :إنها تأتي للاضطراب

والحركة نحو: النَّقَرَان والغَلَيَان والغَثَيَان فقابلوا بتوالي حركات الأمثال توالي حركات الأفعال" فتوالي الحروف بهذا النسق يرسم القيمة الدلالية للمعنى الذي يقابله.

رصدنا القول بالمناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول في التراث العربي، لكن صدى الفكرة لم ينته عند سيبويه ولا ابن جني بل امتد إلى المحدثين من اللغويين الغربيين أمثال "جسبرسن"و"همبلت"، إذ يلخّص جسبرسن آراء المحدثين في الصّلة بين الألفاظ والدّلالات، فيعرض أولا لمقال "همبلت" الذي يزعم فيه أن اللغات بوجه عام تُؤْثر التّعبير عن الأشياء بوساطة ألفاظ أثرها في الآذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان، أيّ أنّ "همبلت" كان من أنصار المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والدلالات" فللصّوت طريق ودور في المدلول، فالدّال المادّي وهو الصّوت يوصل إلى المدلول الذّهني المجرّد، فتكون العلاقة طبيعية بينهما.

2- اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول:

المقصود منها أن العلاقة بينهما غير معلّلة حيث "ذهب الجمهور إلى أنّ دلالة اللفظ على المعنى ليست لمناسبة طبيعية بينهما، بل لأنه جعل علامة عليه ومعرفا به بطريق الوضع" أي أنها اعتباطية بين اللفظ والمعنى أي غير معللة، والمقصود بالوضع "تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني ،وهذا تعريف سديد فإنك إذا أطلقت قولك:"قام زيد"فُهم منه صُدور القيام منه" أي أن الواضع هيّأ المعنى للفظ فإن وَضع الواضع له معناه أنه جعله مهيأً لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم على وجه الخصوص، والمفيد في الحقيقة إنما هو المتكلم واللفظ ما هو إلا وسيلة.

إذا فالوضع نابع من حاجة الإنسان إليه فهو لا يمكنه الاستقلال بنفسه، بل لابد له من الاجتماع بغيره، لذلك لم يجد بدًا سوى الوضع اللغوي للتّعبير عن حاجياته المختلفة، ثم إن" الألفاظ لو لم تدلّ بالوضع وإنما دلّت بذواتها لكانت كالأدلة العقلية، فلا تختلف بالأعصار والأمم، والاختلاف موجود، وأيضا لو كان كما قال لاشترك فيه العرب والعجم لاشتراكهما في العقل، وأيضا فإنّا نقطع بصحة وضع اللفظ للشيء ونقيضه وضده ونقطع بوقوع اللفظ على الشيء ونقيضه.